الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشاذلي بن جديد . الطارف
كليّة العلوم الاجتماعية والانسانية
قسم علم الاجتماع

السنة الثالثة ليسانس

السداسي الخامس

الرصيد: 02 المعامل:1

السنة الجامعية : 2021 –2022

وحدة التعليم الاستكشافية:

المادة :الحوكمة وأخلاقيات المهنة (إجبارية)

أستاذ المقياس :د حربي سميرة

المحـــاضرة الثانية :

أبعاد الحكم الراشد

من خلا ل المحاصرة السابقة استخلصنا أن الحكم الرشيد هو الحكم الذي يتسم من بين جملة أمور أخرى بالمشاركة والشفافية والمساءلة، ويكون فعالاً ومنصفاً ويُعزز سيادة القانون، ويكفل وضع الأسبقيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على أساس توافق آراء واسعة النطاق في المجتمع أي المشاركة دون إقصاء أو تهميش، بالإضافة إلى أنه يتضمن قاعدة محددة تقوم على آليات و مؤسسات و فاعلين في الدولة و مشاركين معها كشركاء اجتماعيين و اقتصاديين.

عموما يمكن القول أن الحكم الرشيد هو " قدرة المؤسسات الرسمية، والوحدات الاقتصادية،والهيئات والمنظمات غير الرسمية على العمل بصفة تشاركية في الاستخدام العقلاني لمختلف الموارد المتاحة من اجل تحقيق الأهداف التي تخدم الصالح العام في المجتمع."

الحكم الرشيد نلخصها في ثلاث أبعاد ، وهي كالآتي:

أ . البعد السياسي: يتضمن عمليات صنع القرارات المتعلقة بصياغة و تكوين السياسات، وهذا مرتبط بطبيعة السلطة السياسية و شرعية تمثيلها، ويكمن هذا البعد في ضرورة تفعيل الديمقراطية التي تعتبر شرطا في تجسيد الحكم الراشد، من خلال تنظيم انتخابات حرة و نزيهة يشارك فيها كل المواطنين البالغين للسن القانونية للمشاركة الانتخابية، مع وجود سلطة مستقلة تحافظ و تسهر على تطبيق القانون (السلطة القضائية)، و هيئات رسمية تنظم و تشرع مختلف القوانين التي تنظم المجتمع (الهيئة التشريعية)، و مؤسسات إعلامية مستقلة تخدم المصلحة العامة .

ب . البعد الاقتصادي و الاجتماعي: يتضمن عمليات صنع القرارات التي تؤثر على أنشطة الدولة الاقتصادية و علاقتها بالاقتصاديات الأخرى؛كما يتضمن هذا البعد بطبيعة المجتمع المدني و مدى استقلاليته عن الدولة هذا من جهة و من جهة أخرى بطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي و الاجتماعي و تأثيرها في المواطنين من حيث الفقر، نوعية الحياة، الرفاه الاجتماعي، مستوى الخدمات الاجتماعية ...إلخ

ج . البعد الإداري أو التقني : تتضمن النظام الخاص بتنفيذ هذه السياسات، وهذا مرتبط بعمل الإدارة العامة و مدى كفاءتها، و تعتبر جوهر الرشادة التي تقوم على عنصرين الرشادة الإدارية و الوظيف العمومي، وهذا يقتضي أن تكون الإدارة مستقلة عن السلطة السياسية و المالية، وأن يكون اختيار الموظفين على أساس الكفاءة لا على أساس المحاباة و الوساطة.

- الحكم الرشيد كما تراه الأمم المتحدة هو ما توافرت فيه الشروط التالية:

1 . حكم القانون: يتعين أن تتسم الأطر القانونية بالعدالة وأن تطبق دون تحيز، وينطبق ذلك بصفة خاصة على القوانين الحامية لحقوق الإنسان.

2 . الشفافية:تستند الشفافية على التدفق الحر للمعلومات، وعلى أن تنفتح المؤسسات والعمليات المجتمعية مباشرة للمهتمين بها، وأن تتوفر المعلومات الكافية لتفهمها ومراقبتها.

3 . المسؤولية:أي أن تتضافر كل الجهود الدولة لخدمة مواطنيها وتوفير الحياة الرغدة لهم بقدر المستطاع.

4 . بناء التوافق: يعمل الحكم الصالح على التوفيق بين المصالح المختلفة للتوصل إلى توافق واسع على ما يشكل أفضل مصلحة للجماعة.

5 . المساواة :تتوفر للنساء والرجال الفرص كافة لتحسين رفاهيتهم وحمايتهم.

6 . الفعالية والكفاءة:تنتج المؤسسات والعمليات نتائج تشبع الاحتياجات مع تحقيق أفضل استخدام للموارد البشرية والمالية.

7 . المساءلة: يتعين أن يكون متخذو القرار في الحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني خاضعين للمساءلة.

8 . الرؤية الإستراتيجية:يمتلك القادة والجمهور منظورا واسعا للحكم الرشيد والتنمية الإنسانية ومتطلباتها، مع تفهم السياق التاريخي والثقافي والاجتماعي المركب لهذا المنظور.

وبعبارة أخرى يمكن تلخيص الحكم الرشيد بأنه: تنمية مستدامة، سيادة قانون، إدارة قوية، شرعية، فعالية تطبيق القانون، مجتمع قابل للتغيير والتطور، مشاركة فاعلة.

- أما الحكم الرشيد من منظور التنمية الإنسانية فيقصد به "الحكم الذي يعزز ويدعم، ويصون رفاه الإنسان، ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لاسيما بالنسبة لأكثر أفراد المجتمع فقرا."

- وتعرف منظمة الشفافية الدولية الحكم الرشيد بأنه: هو "الغاية الحاصلة من تكاتف جهود كل من الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني ومختلف المواطنين في مكافحة ظاهرة الفساد، بداية من جمع المعلومات وتحليلها ونشرها لزيادة الوعي العام حول الظاهرة، وخلق آليات تمكن هذه الأطراف من القضاء على الظاهرة أو على الأقل التقليص منها."

- تعريف **المشرع الجزائري للحكم الراشد**: لقد ورد مصطلح الحكم الراشد في القانون رقم 06 ـ 06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، في الفصل الأول المتعلق بالمبادئ العامة في مادته الثانية: " هو الذي بموجبه تكون الإدارة مهتمة بانشغالات المواطن و تعمل للمصلحة العامة في إطار الشفافية."

كما تطرق المشرع الجزائري في المادة 11 في إطار تسيير المدينة، حيث تحدث عن ترقية الحكم الراشد في مجال تسيير المدن و الذي يكون عن طريق:

- ✓ ـ تطوير أنماط التسيير العقلاني باستعمال الوسائل و الأساليب الحديثة؛
- ✓ ـ توفير و تدعيم الخدمة العمومية و تحسين نوعيتها باستعمال الوسائل و الأساليب الحديثة؛

نلاحظ ان المشرع الجزائري اعتمد على معيارين اثنين في تعريف الحكم الراشد هما:

- ✓ مؤشر السلوك، بحيث تكون الإدارة مهتمة بانشغالات المواطن و تقديم خدمات نوعية له باستخدام أساليب حديثة؛
- ✓ ـ إشارته إلى العمل في إطار الشفافية.

يعود لفظ الحوكمة إلى كلمة إغريقية قديمة تعبر عن قدرة ربان السفينة ومهارته في قيادة السفينة ،وما يمتلكه من أخلاق نبيلة وسلوكيات نزيهة في الحفاظ على أرواح وممتلكات الركاب وإيصالها وإتمام مهمته البحرية سالما ،أطلق عليه التجار وخبراء البحار القبطان المتحوكم جيدا، ومنه كانت الحوكمة تعنى في البدايات مجموعة من القيم النبيلة الراسخة والأعراف والتقاليد التي توضح الصواب من الخطأ وتوسعت على المتعاملين والعاملين في المؤسسات ومنظمات الأعمال.

ثانيا – مفهوم الحوكمة:

أ- **أهمية الحوكمة من منظور الإدارة** : تعزيز القدرة التنافسية للمنظمة وتجنب الفساد الإداري والمالي وتعزيز الثقة بين الأطراف المعينة وتعزيز القدرة على التطوير.

أهمية الحوكمة من وجهة نظر المجتمع : ينظر المجتمع للحكم الراشد بأنه رقابة وإشراف ذاتي يؤدي إلى سلامة التطبيق القانوني للتشريعات القانونية والضوابط الحاكمة وبالتالي حسن الإدارة وضمان حقوق الناس ويؤدي ذلك إلى تحقيق الرضا بالنسبة للمجتمع

تشير الحوكمة إلى" إستراتيجية تتبناها المنظمة لتحقيق أهدافها الرئيسة ضمن محور أخلاقي ناشئ من ذاتها باعتبارها شخصية معنوية لها هيكل إداري ، وأنظمة ولوائح داخلية ،تكفل لها تحقيق أهدافها اعتمادا على قدراتها الذاتية وبعيدا عن تسلط أي من أفرادها ،وبالشكل الذي يحقق أهداف أصحاب المصلحة دوي العلاقة"

كان أول استخدام لهذا المصطلح في المؤسسات المالية، ثم تدريجيا دخل الاهتمام السياسي، إذ أصبح من اهتمامات الكبرى في الخطابات السياسية خاصة في ميدان التنمية الشاملة ، وذلك بعد تغيير نوعي في العلاقات الدولية مع دخول عصر العولمة و ظهور فواعل جديدة فوق الدول كالمنظمات الدولية و الشركات المتعددة الجنسيات، التي لعبت دورا كبيرا في الانتشار الواسع لهذا المصطلح، وقد جاء استخدامه في الحقل السياسي نتيجة الفساد المتفشي في العديد من الدول على مستوى القطاعات العليا، كآلية و مفهوم جديد يضاف إلى مختلف ا آليات و الأطر على كافة المستويات.